رأي

صنائع المعروف

زيد الفضيل

@zash113

أشرت في مقالي السابق «أخلاق الملوك» إلى امتنان السياسي العراقي فائق الشيخ علي في برنامج «الصندوق الأسود» للمملكة العربية السعودية التي ساعدته على الانتقال إلى العاصمة البريطانية لندن، وأشير في هذا المقال إلى حديثه المستفيض عن الدور السعودي الكبير في استضافة آلاف اللاجئين العراقيين الهاربين من جبروت وظلم صدام حسين من بعد أحداث انتفاضة مارس 1991م بالعراق.

في لقائه المستمر مع الإعلامي الكويتي عمار تقي يسلط فائق الشيخ علي الضوء بشكل صريح على أحداث تلك المرحلة، ويبين كيف تجاوب معه الضباط السعوديون من أدنى رتبة إلى أعلاها، بل وكيف تجاوبت القيادة العليا برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد يرحمه الله مع قضيتهم، وكيف قام الأمير سلطان بن عبدالعزيز يرحمه الله بحكم توليه لوزارة الدفاع بتهيئة كل الإمكانات من أجل تحقيق راحة آلاف العراقيين النازحين إلى أرض المملكة. ولعمري فقد كان ذلك من المعروف الذي يقوم به أهل الفضل، ولا يعرف حقه وشكره سوى أهل الفضل، وتلك خصيصة عربية أصيلة أرجو ألا نفقدها في غمرة تفشي الفردية في صورتها الرأسمالية المتوحشة.

أعود إلى السياسي العراقي فائق الشيخ علي الذي ذكر في سرده التاريخي نماذج عدة لصنائع معروف متنوعة قام بها الإنسان السعودي بوجه خاص من أصغر رتبة إلى أعلاها، وكم أدهشني عمق تلك المواقف ابتداء من ذلك الملازم الذي كان أول من استقبل الوفود النازحة، وهو في مركزه الحدودي الصغير، فقام بواجبه العربي الذي يجب، حيث استقبل أولئك النازحين الخائفين الذين أنهكهم طول المسير، وقدم ما بحوزته لهم دون تردد أو استنكاف، مؤمنا في قرارة نفسه بأن قيادته ستفوقه عطاء ومعروفا، ووصولا إلى أعلى القيادة الميدانية التي تمثلت في الأمير خالد بن سلطان، وكان في حينه قائدا للقوات العربية المشتركة، الذي بادر إلى الترحيب بآلاف النازحين بوصفهم أهلا وإخوة وليسوا لاجئين، وأنهم كعراقيين كانوا سباقين إلى الخير، والأمر كذلك مع الأمير تركي الفيصل الذي كان يرأس في حينه الاستخبارات العامة بالمملكة، الذي أدهش العراقيين بحسب وصف فائق الشيخ علي بسمو خلقه وعظيم تواضعه، وحول ذلك يذكر موقفا لن يغادره وبقية الجموع الحاضرة من النازحين، إذ كان من المقرر أن يجتمع الأمير تركي بجموع كبيرة من العراقيين، وتم تجهيز الخيمة التي نصبت في الصحراء لهذا الغرض ببعض كراسي في المقدمة ليجلس عليها الأمير وبعض مرافقيه، فيما كان العراقيون جلوسا على الأرض، وحين دخل الأمير الخيمة بادر إلى الجلوس على الأرض أسوة بالمئات من العراقيين الذين جمعوا للاستماع إليه نيابة عن من وراءهم ممن فاق عددهم العشرين ألفا.

ذلك الموقف شد العراقيين وأخذ بتلابيب قلوبهم، فهذا الأمير ابن الفيصل وحفيد عبدالعزيز، جده ملك وأبوه ملك وأعمامه ملوك، ومع ذلك كان من البساطة إلى الدرجة التي تجعلك قريبا منه، تلك صورة ما عرفها العراقيون في ظل الاستبداد العسكري البعثي الذي أذل الناس وقتل كرامتهم منذ انتهاء حقبة الملكية وحتى سقوط نظام البعث بالعراق. فلله در الأمير تركي، وما أجمل نماذج صنائع المعروف في حياتنا.

على أن صنائع المعروف لا تتوقف وهو ما أرجو أن نعمل على ذكره ونشره ضمن محيطنا المجتمعي، ليتعلم الصغير ويتأكد الكبير بأن الدنيا لا تخلو من فضل ولا ينتهي الخير فيها.

وحول ذلك أشير إلى موقف من مواقف صنائع المعروف كنت شاهدا عليه في هذه المرة، حيث رافقت الصديق زين أمين في رحلة خارجية، وكان الأستاذ أمين يشغل منصبا رفيعا في الخطوط السعودية قبل تقاعده، فرأيت حجم الاهتمام الذي أبداه عدد من موظفي الخطوط السعودية به وبنا بالمعية أيضا، وكان أحدهم السيد يوسف عطية مدير عام الصالة الأولى بمطار الملك عبدالعزيز، الذي رافقنا رفقة الموظف لمديره بكل أدب وثقة وفضل، واستفرغ الوقت في الحديث عن إنجازات صديقنا المتقاعد زين أمين بكل محبة وتقدير، وكل ذلك حادث وزين أمين متقاعد من الخطوط السعودية منذ عقد ويزيد من الزمان. أخذت أتفكر في هذا الموقف الذي حتما هو من صنائع المعروف، لأؤكد لنفسي بأن من يعمل خيرا يجز به، وأن الدنيا سلف ودين، وأنه لا يبقى سوى المعروف بين أهل الفضل، وصدق الله القائل في محكم كتابه «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره* ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره».

الصاحب ساحب ولو بالخاطر!

بندر الزهراني

@drbmaz

في أحد اللقاءات العامة جمعتني المصادفة بشخصية أكاديمية من الرعيل الأول، وعقلية اقتصادية فذة، ورجل أعمال من طراز رفيع، كان حديثه ماتعا، وحميميا تجاه كل ما هو أكاديمي، وللوهلة الأولى ظننته كغيره من بعض الزملاء الأكاديميين قد اطلع على مقالاتي؛ فوجد فيها من الصراحة والمباشرة؛ وتغليب المصلحة العامة على الصمت والدبلوماسية في الكلام والمداهنة في النقد؛ ما جعله يتخذ جانبا مقابلا لي، لئلا نلتقي في الحديث فيتوقف حينئذ النقاش الماتع، لكنه لم يكن كذلك، بل كان صادقا في مشاعره، دقيقا في توصيفه للشأن الأكاديمي!

سألته عن سر تركه للجامعة مبكرا وتوجهه لقطاع التجارة والأعمال بالرغم من تميزه في الجامعة، وبالرغم من هذا الحب والشغف اللذين يبدوان في حديثه عن كل ما هو أكاديمي، فقال: وجدتها سقفا لطموحاتي، وكانت إجابته هذه صادمة لي، ومدعاة لطرح المزيد من التساؤلات، وكنت أقول في نفسي: يا ترى ما هذا الطموح الأعلى شأنا من التحليق في أجواء الفلسفة الفسيحة والغوص في أعماقها المثيرة! وما هذه القوة والجسارة في اتخاذ قرار كهذا، وفي زمن كانت جامعاتنا فيه معدودة، وفرص التوظيف فيها تنافسية وصعبة، وفي حالات كثيرة ربما كانت مستحيلة!

كان يحدثني عن أجواء الجامعة في زمانه، وكأنه كما لو كان بيننا اليوم؛ بيروقراطية مملة، ورتابة قاتلة للطموح، تفرد بالرأي، واستئثار بالقرارات، وحصر للتعيينات العليا في أفراد مجموعة متشابهة المصالح والأحلام، فسألته عن طموحه في تلك الفترة، فقال: كنت أطمح أن أكون رئيسا للقسم كي أغير سير عمله، وأجدد كل ما فيه من أنظمة، فكان لي ما أردت وأصبحت رئيسا للقسم في فترة وجيزة، ولكنني اصطدمت بعقول إدارية مؤطرة بأنظمة روتينية، كان من الصعوبة بمكان التأثير عليها أو اجتذابها لما أؤمن به من أفكار تطويرية ورؤى إدارية، ولم يكن أمامي من نافذة أتنفس من خلالها إلا مقابلة طلابي في قاعات الدراسة والانكباب في معملي على أبحاثي وتجاربي الكيميائية!

يقول: كنت منبهرا حد الإعجاب بعلماء الكيمياء في الغرب والشرق، وكنت أحلم أن أكون ندا لهم أو واحدا منهم، وأتوج يوما ما بجائزة نوبل في الكيمياء، ولما لاحظ علامات الدهشة والاستغراب ترتسم على ملامح وجهي قال مستدركا: أو على أقل تقدير أربي جيلا من الكيميائيين يخرج من بينهم كيميائي عظيم يحقق طموحي هذا، ثم أكمل يقول: ولأنني وجدت صعوبة آنذاك في تحقيق طموحي الأشبه بالخيال غير الممكن بدأت أبحث عن البدائل، فقررت أن أخرج من الجامعة، فربما تغيرت الأحوال الإدارية من بعدي، وربما جاء من هم أفضل مني علما وأكثر صبرا وتحققت معهم الآمال والطموحات.

ومن المقاربات وتوارد الخواطر والأفكار في ما بيننا أنني منذ مدة اقترحت على عميد كلية العلوم، وهو كيمحيوي معروف وإداري متمرس: أن يضع في بهو وممرات الكلية صورا لعلماء في الكيمياء والفيزياء والرياضيات نالوا جائزة نوبل أو جائزة الملك فيصل في العلوم، فلعل صورة أو كلمة في السجل التعريفي لواحد من أولئك العلماء العظماء ترسخ في ذهن طالب عبقري فيقتدي به يوما من الأيام، إلا أن جدران كليتنا إلى وقتنا الحاضر وإلى ماشاء الله جدران خرسانية موحشة، صامتة لا روح فيها ولا حياة!

من المفارقات العجيبة أن رجل الأعمال هذا رغم تركه للجامعة وابتعاده عن البحث العلمي لكنه ما زال متابعا جيدا لأخبار الباحثين ولما يشاع من مبالغات عن أنشطتهم البحثية، حيث سألني ضاحكا مستبشرا عن حقيقة نشر بعض الباحثين المحليين أربعة أبحاث في اليوم الواحد، فقلت له مازحا: ما المسؤول عنها بأعلم بها من السائل، ثم قلت: لو صدقوا فيما فعلوا لحققوا طموحك وحازوا جائزة نوبل، ولكنا -أنا وأنت- أول المحتفلين بهم! فضحك ساخرا وأكمل ارتشاف فنجان قهوته!

ومن المفارقات أيضا أنني غردت بشيء من هذه القصة على «تويتر» فعلق عليها أحد الأكاديميين المعروفين بقوله: طموحات صاحبك إدارية أو تنفيذية أو تجارية، والجامعة ميدان للبحث والعلم والتعلم، وعلى أن كلمة «ميدان» تعطي دلالات كثيرة منها على سبيل المثال: التحدي والمنافسة، وأخلاق الفروسية الراقية، وسعة المجال واتساع أفق ورقعة النقاش والحوار، إلا أن واقع بعض جامعات اليوم ليس كذلك، إطلاقا، وعلى أية حال وددت لو أن صاحبي هذا أو أي صاحب بالجنب أو بالخاطر أو بأي شيء آخر يستطيع أن يسحبني معه إلى عالم هو الأكبر ميدانا والأكثر تحديا وإغراء، فالصاحب كما يقال ساحب!

المدن والقطاع الخاص شراكة حقيقية أم مثاليات حالمة؟!

وليد الزامل

@waleed_zm

يتخذ القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية لكونه يسهم في اكتشاف الفرص الاستثمارية في المدن، وتوفير الوظائف، وتلبية الطلب على الخدمات. لقد وضعت الرؤية الوطنية 2030 محور الشراكة في التنمية واستثمار المدن في مقدمة الأولويات، حيث يهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير البنى التحتية، وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي. كما يسعى برنامج التخصيص إلى تطوير استراتيجيات تخصيص قطاعية، تشمل قطاعات النقل والصحة والتعليم، وهو ما يسهم في تركيز الجهود الحكومية على الأدوار التشريعية والتنظيمية.

في الواقع، إن التحدي الذي يواجه إدارات المدن الكبرى يتمثل في تباين الرؤى بين القطاعين العام والخاص، إذ يسعى القطاع العام كقطاع خدمي لتطوير التشريعات التي تكفل تحقيق مناخ استثماري تنموي مستدام، يضمن المصلحة العامة، والتوازن في توزيع الموارد، وتكافؤ الفرص للجميع، ويبقى التحدي في التنفيذ الناجح! وبعيدا عن المثاليات الحالمة يبحث القطاع الخاص عن تعظيم الأرباح أولا، وثانيا لتنمية ومضاعفة تلك الأرباح، وثالثا لاستدامة هذه الأرباح؛ لذلك يستهدف القطاع الخاص خدمة بعض أفراد المجتمع الذين يتمتعون بالقوة الشرائية أو القدرة على دفع ثمن الخدمة.

ووفقا لهذا المنظور، لا يمكن للقطاع الخاص تلبية احتياجات الفئات الفقيرة، أو المحرومة؛ فهو ليس جهة خيرية أو مؤسسة اجتماعية تدفع بلا مقابل. وعلاوة على ذلك، لازال القطاع الخاص (التقليدي) ينظر إلى المدينة بوصفها مساحة استثمارية مجانية!

وفي هذا الإطار يشير الأمير الدكتور عبدالعزيز بن عياف في كتابه (الإدارة المحلية والقطاع البلدي التحديات والفرص الضائعة) إلى أن «المعضلة على جانبين: التأهل، ووجود آليات شراكة حقيقية تحقق حاجات متباينة للطرفين، فعدم قدرة أو جاهزية القطاع العام وفقدانه للخبرة المطلوبة لإدارة أعمال تحتاج إلى روح المشروع الخاص ودافعيته نحو تعظيم الرأسمال ومراكمة القيمة، يقابلها في الجهة الأخرى عدم تفهم القطاع الخاص للأبعاد الاجتماعية والمحددات التنموية التي تحكم السياسات البلدية» (ص.155).

وأنا أضيف أن السياسات العمرانية تلعب دورا في تحقيق التوازن بين مصلحة القطاعين العام والخاص من خلال فرض محفزات ومعايير وضوابط التنمية التي يلتزم بها الجميع ضمن إطار حوكمة تشاركية تتوافق مع مرحلة الرؤية الوطنية 2030. وعلى هذا الأساس، فإن إشراك المجتمع وجميع أصحاب المصلحة ضروري في مراحل تطوير السياسات لضمان عدم تضارب المصالح وتوحيد الرؤى بين المستفيدين، وهي من مسلمات الاستدامة. تشتمل السياسات العمرانية عددا من الأدوات والوسائل التي تضمن تحقيق الأهداف وتعالج إشكالية التنفيذ على أرض الواقع. ويمكن أن تتسم هذه السياسات بالصرامة كفرض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات. وفي الجانب الآخر، يمكن أن تحفز هذه السياسات القطاع الخاص من خلال قروض التمويل، أو المنح التحفيزية. كما يمكن أن تتضمن السياسات لوائح ومعايير تنظيمية لإدارة وتشغيل المرافق العامة. على أي حال، هذه السياسات يجب أن تصاغ بعيدا عن الوعود والأماني، وترتبط بإطار محدد؛ فعندما تنوي الجهات البلدية معالجة الازدحام المروري في المناطق التجارية فلا يكون ذلك بالطلب من التجار بتوفير مواقف؛ بل توضع مجموعة من الاشتراطات التي تفرض تخصيص مساحات كافية كمواقف للسيارات؛ وتجهيز البنى التحتية من تمويل الرسوم، وتسهيل إجراءات الترخيص، وتبني روح الشراكة من قبل الأجهزة البلدية دون سيطرة أو تعطيل. وعندما تنوي جهات الإسكان معالجة ارتفاع أسعار الأراضي السكنية فلا يكون ذلك من خلال الطلب من القطاع الخاص بتخفيض الأسعار؛ بل فرض مجموعة من التشريعات الإلزامية التي تسهم في تحرير احتكار الأراضي ومن ذلك رفع الكثافة دون إضرار على المجاورين أو تعويضهم بأساليب عادلة. عندئذ تكون الشراكة مقبولة من جميع الأطراف!

بين الشعبوية والعولمة

عبدالله العولقي

@albakry1814

في علم الفيزياء تبرز نظرية علمية شهيرة أطلقها العالم الإنجليزي المعروف إسحاق نيوتن، (لكل فعل ردة فعل)، فهل ما نشاهده اليوم من تعالي صخب الخطاب الشعبوي حول العالم يمثل ردة الفعل الطبيعية لما مثلته العولمة من طغيان في السلوك واجتياح لخصوصية المجتمعات البشرية بفضل التقنية المتعاظمة والتكنولوجيا المتسارعة؟!!.

لا شك أن جائحة كورونا قد أعاقت نمو العولمة نسبيا وساعدت الشعبوية على تحقيق التوازن النسبي لردة الفعل، فتعاظم الخطاب الشعبوي بصورة غير حضارية على وسائل التواصل الاجتماعي، وظهرت الدعوات العنصرية تجاه إغلاق الحدود والانكفاء وراء الحدود الجغرافية، وهذا ما دعا الكاتب الاقتصادي فيليب ليجرين إلى أن يعتبر الجائحة الكورونية قد أهدت للشعبويين أعظم هدية حينما فرضت مسبباتها نمطية الحضر وإغلاق الحدود وتعليق رحلات السفر الدولية، فالخطاب الشعبوي يريد المزيد من ضوابط الهجرة والتنقل حول العالم، وإعادة رسم الحدود الجغرافية بطبيعتها التاريخية الصارمة، وفرض المزيد من القيود على الشركات التجارية العالمية الكبرى.

أيضا، هناك حديث إعلامي مخيف حول أهم أسلحة العولمة، وأعني شبكة الإنترنت المفتوحة حول العالم، والتي قد تتجه نمطيتها في المستقبل إلى توجهات جديدة تقتضي بفصل تام في المحتوى العالمي، حيث يتمثل ذلك بالمعسكر الشرقي بقيادة الصين والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، بحيث لا يستطيع المنتمي لأحد المعسكرين الاطلاع على محتوى المعسكر الآخر، وقد أطلق على هذه الظاهرة التنبؤية بـ Splinternet، وبما أن كل المؤشرات تتجه نحو تدشين هذا العصر التقني الجديد فإنها بلا شك تمثل انتكاسة حضارية أخرى للإنسانية، وانتصارا جديدا للشعبوية أمام صراعها مع العولمة.

لا شك أن العولمة قدمت للمجتمعات البشرية تقاربا إنسانيا مهما في التاريخ الحديث، ولكنها في ذات الوقت أظهرت بشاعة القوى المهيمنة على مقومات تلك العولمة، وأعني الشركات التجارية الكبرى، والتي استطاعت بفضل ذلك التقارب أن تفرض سطوتها الاقتصادية وهيمنتها التجارية على اقتصاديات الدول الصغيرة والفقيرة عبر منظومات ضخمة تسمى الشركات متعددة الجنسيات، وهذه الاستغلالية اللاإنسانية أظهرت بشاعة العولمة من زاوية أخرى.

تقدم العولمة أيضا، صراعا تقنيا جديدا يتمثل بالعملات الرقمية، كالبيتكوين واليوان الرقمي، وهي عملات افتراضية لا تخضع لنظم البنوك المركزية، وعلى الرغم من تمردها على الأفكار الاقتصادية التقليدية فهي تحقق نموا مطردا وتقدم أرباحا عالية في البورصات العالمية، وفي المقابل هي صورة مفزعة لعمليات تبييض الأموال غير المشروعة لدى بعض الشركات الدولية الكبرى، وتمثل أحيانا مجالا للتهرب الضريبي كونها لا تخضع لقيود الرقابة التقليدية مما حدا بالبعض إلى وصفها بالعملات القذرة، وهنا يظهر الخطاب الشعبوي بقوة حول العالم ضد هذه المنتجات التي تقدمها العولمة بهذه الصورة السلبية.

وأخيرا، العالم اليوم في أمس الحاجة إلى نقطة التعادل أو التوازن، والتي لا تسمح للعولمة باجتياح الخصوصية أو الهيمنة الاقتصادية، ومن جهة أخرى لا تسمح للشعبوية بفرض خطابها العنصري والبعيد عن معاني الإنسانية.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 012520142 3
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453